**موضوع الاقتصاد السياسي:**

يحاول المجال البحثي لعلم الاقتصاد السياسي معالجة المواضيع التي عجز عن تفسيرها و تفكيكها و استشرافها علم السياسة لوحده و علم الاقتصاد لوحده ، فظهرت الحاجة لبروز مجال معرفي عابر للتخصصين interdisciplinaire يحاول قراءة الظواهر من مقاربة مركبة ، فمثلا موضوع النفط حاولت الدراسات الاقتصادية جاهدة ان تقدم تحليلات لفهم الظاهرة محل الدراسة ، ولكنها امتازت بالقصور و الضبابية و عدم الوضوح ، و قدمت تفسيراتها انطلاقا من ابعاد اقتصادية خالصة ، بالتركيز على قاعدة العرض و الطلب من جهة ، و مستندة على مؤشرات التكلفة و الجودة و الزمن ، مستبعدة تأثير المتغيرات السياسية على الظاهرة ، كالأزمات و الحروب على الأسعار و وفرة المنتوج .

نفس الشيء نلاحظه على موضوع الهجرة التي تحاول الدراسات الاقتصادية معالجته من متغيري العرض و الطلب في سوق العمل ، و محاولة الفئات المهاجرة البحث عن وضع اقتصادي افضل لتسيير أمور حياتها ، لكن في المقابل علم السياسة يحاول بدوره ان يعالج الظاهرة انطلاقا من مرتكزات سياسة خالصة كالبحث عن الامن ، و التخلص من السلطة الدكتاتورية في بعض الأحيان ، محاولة الايجاد عن بيئة لممارسة الحريات السياسية و المدنية ، كحرية التعبير و حرية الانتخاب و غيرها .....

فموضوع الاقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للانسان في المجتمع ، أي النشاط المتعلق بانتاج و توزيع المنتجات و الخدمات اللازمة لمعيشة الأفراد.

فالانسان يعيش وسط الجماعة و هو يحتاج الى اشياء مختلفة و ذلك حسب كل مرحلة معينة من التطور التاريخي ، فهو يحتاج الى الأكل و الملبس .....الخ[1].

و الانسان ككائن مضاد للطبيعة له حاجات لا يمكن اشباعها من ذاته ، وانما لكي يتم ذلك يتعين عليه ان يتوجه الى الطبيعة و بعض هذه الحاجات حياتي–بيولوجي–،لا بد من

[1] باهر محمد علثم ، **المالية العامة و مبادئ الاقتصاد المالي** ، الطبعة الثالثة ، بدون دار نشر ،1993، ص 151.

اشباعها للمحافظة على الحياة ، اما بعضها الاخر فينتج عن كون ان الفرد يعيش ضمن الجماعة و تقررها مجموعة العوامل المعقدة التي تشكل ما يسمى بثقافة المجتمع كما هو الحال في الغذاء مثلا. و قد تكون حاجات الانسان فردية او جماعية و هذه الاخيرة ناجمة عن حقيقة كون الناس يعيشون معا في جماعة ، كالحاجة الى الامن و بعض انواع التسلية بالرغم من ان الحاجات الانسانية مستمدة اصلا من الضرورة الحياتية ، فإنها ناتجة عن وجود المجتمع و متكيفة حسب مراحل التطور التي بلغها كل المجتمع. فالأشياء المادية كالخبز و الملابس ....الخ الضرورية لإشباع الحاجات الانسانية تسمى بالسلع و ما هي الا وسائل مادية لإشباع الحاجات الانسانية و هذه الوسائل مستمدة من الطبيعة. توجد وسائل اخرى لا تقتضي نشاطا انسانيا لإعدادها للاستعمال الانساني كالهواء اللازم للتنفس مثلا و هذه لا يهتم بها علم الاقتصاد السياسي .الا ان معظم وسائل اشباع الحاجات الانسانية مستمدة من الطبيعة عن طريق استخراجها و تحضيرها ، او عن طريق تحضير خصائصها الطبيعية و الكيمياوية او عن طريق نقلها عبر المكان و المحافظة عليها عبر الزمان.

الانتاج –العمل –تتضمن العملية الاقتصادية نشاطات انسانية مستمرة التكرار و يقصد بها عملية الانتاج و التوزيع و هذا ما يوضح اصطلاح العملية الاقتصادية ، ( اذ تعني كلمة عملية هنا نشاطا بشريا مستمر التكرار. و لا يمكن ان نشاهد نمطا من الضوابط الا في مثل هذه العملية فقط ، أي في النشاط البشري مستمر التكرار . و على وجه الدقة، ينصب اهتمام الاقتصاد السياسي على دراسة قوانين هذه العملية ، أي دراسة القوانين الاجتماعية التي تهيمن على العملية الاقتصادية ).و هذا يعني ان انتاج السلع و توزيعها. و يسمى النشاط الذي يكيف الموارد الطبيعية و يجعلها سلعا بالإنتاج. كما ان السلع الناجمة عن هذا النشاط تسمى منتوجات. فالأشياء المادية بوصفها وسائل لإشباع الحاجات الانسانية تسمى سلعا ، اما حين اعتبارها ناجمة عن نشاط انتاجي انساني تسمى منتوجات[2].

و يقصد بالإنتاج العملية التي يتم من خلالها خلق المنفعة التي لم تكن موجودة من قبل .و الناس خلال عملية الانتاج و في اطار العلاقات التي تربطهم) علاقات الانتاج) ينتجون

---

[2] بيتر تايلور، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر – الاقتصاد العالمي – الدولة القومية**، عالم المعرفة ، جوان2002، ص 295.

الخيرات المادية (اموال الانتاج و اموال الاستهلاك)،و كذلك الخدمات الضرورية في معيشتهم فاثناء عملية الانتاج يقوم الافراد بتكييف المواد الطبيعية و تغيير اشكالها و خصائصها من اجل اشباع حاجاتهم.

و يمكن من خلال ماسبق اثارة الملاحظات التالية:

-1يدرس علم الاقتصاد السياسي كل أشكال التصرف الإنساني في مقاومته للندرة .وإدارة الموارد النادرة لا ترتد إلى مجرد المبادلة الحرة بمقابل، وإنما تشمل أيضاً استخدام الجبر أو الإكراه العام والخاص الذي تمارسه الدولة أو بعض الأفراد أو الجماعات ذات السلطة أو السطوة، كما تتضمن الالتجاء إلى المنح أو التحويلات دون مقابل للمنتجات أو النقود مثل الإعانات الاجتماعية.

-2يدرس علم الاقتصاد السياسي العلاقات بين غايات النشاط الإنساني والوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الغايات، ولكنه علم محايد بالنسبة للغايات. فهذه الأخيرة متعددة ومتباينة، ولا يدخل في مهمة علم الاقتصاد شرحها أو تقويمها .ومع ذلك فإن من مهام علم الاقتصاد أن يبين كيفية حكم الغايات للنشاط الاقتصادي للإنسان وكيف أن تحولها وتغيرها يؤثر على صيغ هذا النشاط. وينتمي إلى علم الاقتصاد البحث عن الغايات المتعددة للفعل لتحديد الملائم والقابل للتحقيق من بينها، والطرق الاقتصادية الأنسب لتحقيقها.

ومن هذا التعريف يمكن أن يحدد محتوي علم الاقتصاد السياسي:

-1يهتم علم الاقتصاد السياسي في المقام الأول بوصف طرق إدارة الموارد النادرة التي تظهر في الزمان والمكان .فهو يلاحظ ويصنف المعلومات الناتجة عن التجارب الإنسانية .

-2يهتم علم الاقتصاد السياسي في المقام الثاني بتنظيم الوقائع على نحو يظهر الوحدة والدورية التي تطبع التصرفات الإنسانية. فمن مهام النظرية الاقتصادية أو التحليل الاقتصادي تأسيس الأفكار، والبحث عن محددات الظواهر وآثارها، وإيضاح العلاقات العامة

الثابتة التي تقوم بينها. فالنظرية الاقتصادية تستنبط من الواقع شرحا مبسطا لتشغيل اقتصاد معين، وتقيم نظما منطقية تشكل نماذج شارحة للحقيقة الاقتصادية .

3- يساهم علم الاقتصاد السياسي في توجيه السياسة الاقتصادية. فهو لا يقترح أهدافا سياسية أو اجتماعية، ولكنه يسعى إلى تحديد السياسة الاقتصادية المتكاملة التي تلائم تحقيق أهداف سياسية واجتماعية معينة. ويبين مدى التناسق بين الأهداف وإمكانية تحقيقها من الناحية الاقتصادية والوسائل التي تستجيب لتحقيق هذه الأهداف وأفضل هذه الطرق.

4- في مواجهة أهداف معينة وفي إطار ظروف عملية محددة، يقدم علم الاقتصاد السياسي قواعد الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وصيغ تحقيق الرفاهية المادية[3] .

من جهة أخرى، وامتدادا لبيان محتوى علم الاقتصاد السياسي، يعرف الفريد مارشال (1842- 1924) علم الاقتصاد السياسي بالقول" إن الاقتصاد السياسي هو دراسة للبشرية في ممارسة شئون حياتها العادية". وعلى الرغم من شمول التعريف لمسائل غير اقتصادية، أو تخرج عن نطاق علم الاقتصاد السياسي، إلا أنه يرد على ذلك بأنه لا يوجد في السلوك البشرى أو الإنساني الكثير الذي يمكن استبعاده من نطاق علم الاقتصاد السياسي، وباعتباره منبت الصلة بالموضوع. غير أنه لأغراض عملية، تدور اهتمامات علم الاقتصاد السياسي حول الإجابة على الأمور والأسئلة المحورية التالية، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الأسئلة تتغير بدرجة كبيرة من حيث إلحاحها مع تغير البيئة المحيطة التي تحدد الإجابة عليها محتوى علم الاقتصاد السياسي.

[3] حسن حنفي ، صادق جلال العظم ، **ما العولمة** ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار الفكر المعاصر ، 2000، ص 42.